مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الرابع والعشرون - المجلد الثاني - التاريخ - أيلول 2024 م
doi.org/10.52866/esj.2023.02.24.10

المرتكزات الأساسية
لبناء الدولة العراقية في العهد الملكي

أ.م.د. جبران اسكندر رفيق
كلية الاداب / جامعة الانبار
dr.jobranhadithi@uoanbar.edu.iq

مستخلص:

تحاول هذه الدراسة بيان الأسس والمرتكزات التي اعتمدت عليها الدولة العراقية المعاصرة بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، حيث خطت الخطوة الاولى مع تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب، حينما بدأت هذه الوزارة وضع الأسس لبناء دولة معاصرة بعد مرحلة طويلة تحت النفوذ الاجنبي .

كما تهدف هذه الدراسة الى ايضاح المرتكزات في الجانب الادارية التي تم الاعتماد في انشاء مجلس الوزراء والوزارات ودوائرها الاخرى وكذلك في الجانب الدستورية فضلا عن القوانين التي صدرت لبناء دولة المؤسسات التي شهدت تأسيس النظام الملكي العراقي وقيام المجلس التأسيسي وصدور القانون الاساسي العراقي التي أسست لدولة معاصرة مع بدايات القرن العشرين .

كلمات مفتاحية: المرتكزات– الدولة – العراقية – الوزارة – الملكي .

The basic foundations
of building the Iraqi state during the monarchy

A.M.D. Gibran Iskander Rafiq
College of Arts - Anbar University

Abstract :

This study attempts to explain the foundations and foundations on which the contemporary Iraqi state relied after the end of World War I, as it took the first step with the formation of the interim Iraqi government headed by Mr. Abd al-Rahman al-Naqib, when this ministry began laying the foundations for building a contemporary state after a long period under foreign influence.

This study also aims to clarify the foundations in the administrative aspect that were adopted in establishing the Council of Ministers, ministries and their other departments, as well as in the constitutional aspect, as well as the laws that were issued to build the state of institutions that witnessed the establishment of the Iraqi monarchy, the establishment of the Constituent Council, and the issuance of the Iraqi Basic Law, which established a contemporary state with The beginning of the twentieth century.

Keywords: Foundations - State - Iraqi - Ministry - Royal .

المقدمة

أصبح العراق مع بدايات القرن العشرين وانتهاء الحرب العالمية الاولى 1914-1918 تحت الاحتلال البريطاني العسكري الرافض لكل صوت ينادي بالمطالبة بالاستقلال أو حرية الفكر والصحافة التي نادى بها رجال الحركة الوطنية والشخصيات السياسية والمثقفة، ثم ليفرض عليه الانتداب البريطاني بتاريخ 25 نيسان 1920 تنفيذاً لما أقره مؤتمر سان ريمو وقد قوبل ذلك الاعلان بالسخط وكشف زيف الوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين.

واجهت السلطات البريطانية في 30 حزيران 1920 اندلاع ثورة العشرين والتي اعدها الشعب العراقي ثورة وطنية من اجل الحرية والاستقلال تجلت فيها الوحدة الوطنية ومواصلة الكفاح لتحقيق اهدافها ، التي كان لها اثرها على الرآي العام البريطاني والحكومة البريطانية بسبب ما تكبدته من خسائر بالأرواح والمعدات العسكرية لتكون سبباً كافياً لاتخاذ الحكومة البريطانية قرارها في اخلاء بلاد مابين النهرين، وتعديل سياستها تجاه العراق، وكان من نتائجه اقصاء ويلسون وكيل الحاكم الملكي في العراق من منصبه وتعيين السيربيرسي كوكس مندوباً سامياً، وكذلك العمل مع الشخصيات العراقية على تأسيس الحكم الوطني بأعلان تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة بتاريخ 25 تشرين الاول 1920 برئاسة نقيب اشراف بغداد عبد الرحمن النقيب لتبدأ مرحلة جديدة في ادارة شؤون العراق ووضع المرتكزات الاساسية لبناء الدولة العراقية . وتناول البحث محورين ومقدمة وخاتمة ، تناول المحور الاول الأسس الادارية، واما الثاني درس الأسس الدستورية والقانونية التي استندت عليها تأسيس الدولة العراقية .

أولاً: الأسس الادارية

تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة بتاريخ 25 تشرين الاول 1920 بوصفها تجربة اولى للعراقيين في ممارسة الحكم خلال التاريخ المعاصر بعد أن كانوا محرومين من الاضطلاع بتلك المسؤولية خلال القرون الماضية في التاريخ الحديث وظهور مؤسسات جديدة في مجال الادارة يجهلها المواطن العراقي العادي، ففي ظل تلك الحكومة أصبح العراق يدار من قبل حكومة لها دولة وعاصمة.

فمنذ الأيام الاولى للحكومة اهتمت وعملت على تأسيس الادارة ولذلك عقد مجلس الوزراء اول جلساته لذلك الشأن في 2 تشرين الثاني 1920[1] بمنزل السيد عبد الرحمن النقيب رئيس مجلس الوزراء المؤقت[2]، وفي تلك الجلسة لم يتم اتخاذ اي قرار عدا مناقشة علاقة الوزراء العراقيين بالمستشارين البريطانيين[3].

لم يكن لمجلس الوزراء مقراً خاصة به في مراحل

(1) India officelip & s/B 363 Nove 30, 1920- 1921, Noteon the Establishing of council of state for Iraq.

(2) عبد الرحمن النقيب: ولد في بغداد عام 1845 وهو من الاسرة الكيلانية، نقيب اشراف بغداد، تولى رئاسة اول حكومة عراقية، مؤقتة عام 1920، وتولى رئاسة الوزراء في العهد الملكي مرتين بين عامي 1921 وعام 1922، وفي عهده وقع الاتفاقية العراقية – البريطانية، توفي عام 1927، ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، الجزء الاول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995، ص125.

(3) فيليب ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، دار ميزويوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص342.

تأسيس الحكومة الاولى مما أضطر السيربرسي كوكس على استحصال موافقة السلطات العسكرية لأشغال بناية السراي، وذلك لتوجيه الشعب الى تلك المؤسسة التي اعتادوا عليها ايام العهد العثماني لأضفاء الصفة الرسمية على وجود مؤسسة عراقية[1].

تولى حسين افنان[2] مهام سكرتير مجلس الوزراء وهي الاشراف على المراسلات وتحريرها، وكانت واجبات مكتب رئيس الحكومة المؤقتة تتخلص باعداد المناهج لجلسات مجلس الوزراء، واستلام التقارير التي يعرضها الوزير ويرفعها الى مجلس الوزراء، ويحق لسكرتير المجلس حضور جلسات المجلس لتدوين وقائعها في صورة كشف وبيان للأمور التي نوقشت بالمجلس وبذيلها يتوقيعه خلال مدة لاتتجاوز (24) ساعة ويوزع على المندوب السامي ومجلس الوزراء[3]، فضلاً عن مخاطبة سكرتير المندوب السامي ويرد على خطاباته، كما ينظم مراسلات الوزارات والمندوب السامي ومقترحاتهما بغية ادخالها في جدول اعمال المجلس وعرضها للمناقشة[4].

ضم مكتب الحكومة المؤقتة ملاكاً من الموظفين والمستخدمين العراقيين والعرب وهذه الوظائف هي رئيس الكتاب، وكاتب درجة ثانية، وكاتب درجة ثالثة، فضلاً عن الوظائف الخدمية[5].

كما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 13 تشرين الثاني 1920 تعيين مستشار بريطاني لكل وزير عراقي مع بيان علاقة الوزير بالمستشار، يكون الوزير هو الرئيس الاعلى في الوزارة ومسؤلاً عن اداراتها وبأشراف مجلس الوزراء ومشورة امستشار البريطاني المنتخب لتقديم الاستشارة اليه وتكون السلطة العليا للمندوب السامي[6].

أيد مجلس الوزراء عند تسلمه الادارة رغبته في اعادة تنظيم الادارة من خلال العودة الى الطرق والاساليب التي كانت سائدة ماقبل الحرب، على أن مجلس الوزراء بعمله ذلك قد أحدث ، ربما دون أن يشعر، توافقاً مع الفلسفة الغربية ومثلها العليا التي أوجدت في البلاد أندفاعاً الى الوطنية في البلاد[7].

بدأت في 3 كانون الاول 1920 اعادة تنظيم الادارة رسمياً حينما اعلن المندوب السامي بنقل

(1) بناية السراي ثكنة عسكرية ايام العهد العثماني، ثم مسكناً لضباط وعوائل البريطانيين، ثم اصبح مقراً للحكومة العراقية المؤقتة، ينظر: المس بيل، العراق في رسائل المس بيل، ص221.

(2) حسين افنان: ولد عام 1889 في عكا بفلسطين واحد الشخصيات التي جاءت مع الحملة البريطانية على العراق، وكان آمراً لمعتقل الاسرى العرب في سمويور في الهند، وهو اضافة الى ذلك احد أقارب زعيم النحلة البهائية المتعاطفة مع الصهيونية، أسس صحيفة الشرق في بغداد عام 1920، عين سكرتير لمجلس الوزراء في الوزارة العراقية المؤقتة، تولى مناصب دبلوماسية عديدة، توفي عام 1940، ينظر: هادي طعمة، الاحتلال البريطاني= =والصحافة العراقية دراسة في الحملة الدعائية البريطانية 1921-1914، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984، ص120.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، الجزء الاول، بغداد، 1988، ص27.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر نفسه، ص28.

(5) د.ك.و. البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 2532 كتاب مجلس الوزراء رقم 1280 في 20 كانون الاول 1921 ص2-1.

(6) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، وزارة الاعلام، مطبعة السعدون، بغداد، 1976، ص152-151؛ فيليب آيرلاند، المصدر السابق، ص343.

(7) فيليب آيرلاند، المصدر نفسه، ص354.

جميع الحقوق والواجبات والصلاحات التي كانت منوطة بالحاكم الملكي العام والسكرتير العدلي والسكرتير المالي الى المندوب السامي ووزيري العدلية والمالية بالتعاقب[1] كما عدلت الحكومة المؤقتة التقسيم الاداري العثماني، فألغي اسم الولايات وسميت بأسم ألوية وعددها عشرة، ثم قسمت الألوية ألى أقضية وعددها خمسة وثلاثين قضاء، وقسمت الأقضية الى نواحي وعددها خمس وثمانون ناحية[2].

وأقر مجلس الوزراء في 12 كانون الاول 1920 تلك المسميات الوظيفية الجديدة وأن يحل متصرف عراقي محل الحاكم السياسي البريطاني الذي اصبح بدوره مستشارا للواء ويكون القائمقام الموظف المسؤول عن القضاء وان تكون كل ناحية بعهده مدير وان يكون معاونوا الحكام السياسيين السابقين مشاورين مساعدين في الوحدات الادارية التابعة للواء، وكانت تلك الوحدات الادارية هي (بغداد، الموصل، البصرة، كركوك، ديالى، كربلاء، العمارة، الحلة، المنتفك، والدليم)[3].

وعينت الحكومة المؤقتة عدداً من العراقيين ممن عرفوا بحسن السيرة والكفاءة في مناصب ادارية تراوحت بين متصرفي الألوية وقائمقام في الأقضية وكذلك مدراء النواحي وقد اتخذ المندوب السامي الاحتياطات اللأزمة لهؤلاء المتصرفين من خلال تعيين مستشارين لهم[4]. ثم باشرت الحكومة المؤقتة بإنشاء الدوائر وتم تعيين على رأس كل مديرية مدير عام الى جانبه مفتش بريطاني، وألحق بالدوائر الحكومية عدد من الموظفين الهنود والأرمن والايرانيين[5].

عقد مجلس الوزراء جلسته في 2 تشرين الثاني 1920 تقررخلالها تأليف لجنة لدراسة امكانية تأليف جيش عراقي، ضمت كل من جعفر العسكري[6] وزير الدفاع رئيساً وساسون حسقيل[7] وزير المالية وعزت الكوكوكلي[8] وزير الاشغال

(1) محمد توفيق حسين، عندما يثور العراق، دار العلم للملايين، بيروت، 1959، ص102.

(2) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ج2، ترجمة سليم طه التكريتي، ط1، بغداد، دار الفجر للنشر، 1989، ص374.

(3) فيليب آيرلاند، المصدر السابق، ص356؛ زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، 1953، ص56-55.

(4) مس بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة النهضة العربية، بيروت، 2022، ص 220.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، الجزء الاول ، الطبعة السابعة ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2008 ، ص202.

(6) جعفر العسكري: ولد في بغداد 1885 اكمل دراسته الابتدائية ودرس في المدرسة العسكرية العثمانية، وتخرج برتبة ملازم ثان، اشترك في حرب البلقان، وخلال الحرب العالمية الأولى أسرة الانكليز عام 1916، اصبح وزيراً للدفاع في اول حكومة عراقية مؤقتة 1920، شارك في مؤتمر القاهرة 1921، اصبح رئيساً للوزراء عام 1923 وكذلك عام 1926 اصبح رئيساً لمجلس النواب عام 1930، قتل يوم 29 تشرين الاول 1936 خلال انقلاب بكر صدقي، ينظر: خيري العمري، شخصيات عراقية، ص92.

(7) ساسون حسقيل: ولد في بغداد بتاريخ 17 آذار 1860، أتم دراسته الابتدائية فيها والثانوية في لندن ودرس الحقوق في فيينا وتقلد عدة مناصب في عهد الحكومة العثمانية، تقلد منصب وزير المالية في اول حكومة عراقية مؤقتة ومابعدها حتى عام 1923، توفي عام 1932، ينظر: محمد بهجت الأثري، اعلام العراق، المطبعة السلطنية، ص243.

(8) عزت الكوكوكلي: ولد في كركوك عام 1870 وهو من اصل تركي، درس في المدارس العثمانية وتخرج

والميجر بويل Baull[1] قائد الشبانة في منطقة الحلة وممثل الاستخبارات العسكرية البريطانية[2]، كما تم في الاجتماع موافقة مجلس الوزراء على فتح اعتماد مالي بمبلغ خمسة الاف روبية شهرياً لرواتب الضباط والموظفين العراقيين في وزراة الدفاع[3] وكان جعفر العسكري قد نظم عودة حوالي (396) ثلاثمائة وسته وتسعون ضابط عراقي كانوا يعملون في الجيش العثماني الى العراق ، كان من ابرزهم نوري السعيد ، وثم انضمامهم الى وحدات الجيش العراقي الجديد[4].

وفي 6 كانون الثاني 1921 وافق مجلس الوزراء على تعين الضباط العراقيين والبريطانيين في المناصب العسكرية وبذلك عد ذلك اليوم عيدا لتأسيس الجيش العراقي[5]. وقد اولى رئيس الوزراء المؤقت وزارة الدفاع اهتماماً كبيراً، وبالفعل أخذت تشكيلات الجيش بالتوسع والتنوع ليعزز مكانة هذه الوزارة وتطويرها[6]، ضمت وزارة الدفاع الدوائر الاتية مكتب وزير الدفاع، المقرر العام، السجل العام، دائرة الاركان، سرية الحرس، المدرسة العسكرية، الطبابة، الانضباط العسكري[7]، اما وزارة الداخلية فقد ضمت العديد من الدوائر هي مكتب وزير الداخلية، الادارة العامة للبلديات، مديرية الشرطة العامة[8]، السجون، وقسم الزراعة والبيطرة[9].

ومن اجل استقرار البلاد وفرض الامن تم تعين نوري السعيد مديراً عاماً للشرطة العراقية

من المدرسة العالية في الاستانة، عين وزيراً للمعارف والصحة في الحكومة المؤقتة ثم وزارة الاشغال، توفي عام 1942، ينظر: خالد احمد الجوال، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي من 1920 الى 1958 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الجزء الاول ، 2013، ص 500 .

(1) الميجربويل Baull: قائد قوات شبانه الحلة والتي سميت ليفي الفرات وهي اول قوة عاملة تحت الاحتلال البريطاني وشاركت بالقتال ضد ثوار ثورة العشرين. ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، المصدر السابق ، ص 145 .

(2) المس بيل: العراق في رسائل المس بيل، المصدر السابق، ص238.

(3) وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، تأسيس الجيش العراقي 1921، ج1، ط1، الدار العربية، بغداد، 1986، ص182.

(4) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2006، ص85؛ سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي، 1936-1922، ج1، مطبعة حداد، البصرة، 1975، ص113-112.

(5) د.ك.و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة -2509 وع، رقم الملفة 3/ 1/ 1 موضوع الملفة الجيش -1921/ 8/ 11 1922/ 4/ 18، ص33 و 66؛ تاريخ القوات المسلحة، ج1، المصدر السابق، ص182؛ صحيفة الاستقلال، بغداد، العدد (35) في 14 كانون الثاني 1921.

(6) باقر امين الورد، حوادث بغداد في اثنى عشر قرناً، اتحاد الناشرين العراقيين، بغداد، 2013، ص275.

(7) تاريخ القوات العراقية المسلحة، المصدر السابق ، الجزء الثاني، ص34-29.

(8) قررت حكومة عبد الرحمن النقيب الثانية بتاريخ 27 كانون الاول 1921 استخدام اللغة العربية بدل اللغة الانكليزية في الدواوين والمكاتبات الرسمية على ان يبدأ العمل بذلك القرار في الاول من نيسان 1922 وعليه تقرر تعريب المصطلحات الخاصة بالدولة وتبديل الاسماء والواظائف ومنها وظائف خاصة بالشرطة فأصبح (مدير البوليس العام) يسمى (مدير الشرطة العام)، ينظر: د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء الصادرة في كانون الثاني وشباط وآذار لعام 1922، سري (خاص بالحكومة)،مطبعة الحكومة،بغداد،1929،ص10-9.

(9) فيليب آيرلاند، المصدر السابق، ص355.

خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت بتاريخ 7 كانون الثاني 1922، والتي صدرت على ضوء ذلك الارادة الملكية بتاريخ 9 كانون الثاني 1922 والغاء مفتشيه الشرطة وعدت مديرية عامة[1].

ولا شك أن هذا الموقع كان حساساً جداً في وقت لم يكن فيه للحكومة وجود حسب وصف الملك فيصل[2]، فقد سعى نوري السعيد جاهداً من اجل تطوير عمل مديرية الشرطة وتحويلها الى دائرة خاضعه لأوامر الحكومة العراقية، كما عين عدداً من زملائه الضباط الذين قدموا من الجيش العثماني في مديرية الشرطة، ومنهم تحسين العسكري الذي عينه مديراً لشرطة بغداد، وتحسين علي الذي عينه مديراً لشرطة الموصل[3]، كما عمل نوري السعيد من اجل تحويل الشرطة الى مؤسسة عراقية وفعلاً نجح في مسعاه اذا اصبح مدراء الشرطة في كل الالوية من العراقيين فيما عدا لوائي البصرة واربيل حيث ظلت ادارة الشرطة فيهما بيد البريطانيين انفسهم[4].

أما السلطات المالية فقد تركزت بعد انتقال الادارة بيد السلطات الوطنية لدى وزارة المالية والتي ضمت دوائر عدة هي : مكتب الوزير، مديرية المالية العامة، مديرية التدقيق، واصبحت مهام الوزير ساسون حسقيل متابعة موظفي وزارته والاشراف على اعمالها من تنظيم شؤون التوظيف والترقيع وتخصيص الميزانية العامة واستحصال الواردات وصرف النفقات[5].

عانت الدولة العراقية في بداية تكوينها من نقص واضح في خزينتها المالية بسبب اقدام بريطانيا على سحب موجوداتها النقدية من العراق، وتحويلها الى ميزانية حكومة الهند، لذا تقيدت الحكومة العراقية المؤقتة واصبح المجال أمامها ضيقاً خاصة بأن التركة التي خلفها العثمانيون والبريطانيون في سنوات احتلالهم المباشر كانت ثقيلة وكان على الحكومة أن تقوم بأعباء بناء الدولة الناشئة مما يتطلب موارد مالية واسعة[6].

قدمت وزارة المالية ميزانية الحكومة العراقية لسنة 1921-1922 بعد استحصال واردات الدولة بأنواعها الى مجلس الوزارة والتي بلغت (925|698) ستمائة وثمانية وتسعون الف وتسعمائة وخمس وعشرون لكا[7]، بعد أن تأخر تقديمها الى مجلس الوزراء لعدة اسباب منها تأخر دوائر الحكومة في اعداد ميزانيتها لكونها تجربة أولى لدوائر الدولة وقد حددت السنة المالية بالاول من نيسان عام 1921 حتى نهاية عام 1922، وشملت ألوية العراق واستثنت لواء السليمانية وأدارة السكك

(1) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الديوان 311/ 2542، ملاك وزارة الداخلية، ص-50 53.

(2) سليمان موسى، المراسلات، المجلد الثالث، رسالة فيصل الى اخيه علي في 15 تشرين الاول 1921، ص 231.

(3) عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، شركة التايمس للطبع والنشر المساهمة، ط1، بغداد، 1987، ص100.

(4) مريم عباس حسين، تحسين علي الخارج من رواد الدولة العثمانية الى العهد الملكي في العراق صفحات من تاريخه العسكري والسياسي، ط1، امل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2021، ص143.

(5) د.ك.و، بلاط الملكي، تسلسل الملفة 311/ 2538، ملفة رقم 1219، ملاك وزارة المالية 1921، و1، ص3.

(6) د.ك.و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة 311/ 1412، مذكرة الملك فيصل حول الازمة المالية والاقتصادية العالمية، 1921، 4، 6، 7.

(7) العملة الهندية التي كانت تستخدم في العراق منذ احتلاله حتى الاستقلال بتاريخ 2 تشرين الاول 1932.

الحديدية من حساباتها لربط ميزانيتها بديوان المندوب السامي[1]. ولعدم وجود رصيد نقدي مدور أضطرت الحكومة المؤقتة ان تسحب أمانات الاوقاف وقدرها (300000) ثلاثمائة الف روبية[2].

وضع مجلس الوزراء خطته في مشروع اعادة تنظيم محاكم الجزاء التي اصبحت ضرورية، واعادة تنظيم الادارة القضائية في الاولوية على النمط العثماني وبموجبه تم فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وكذلك اعادة تنظيم محاكم الجزاء وتعزيز مكانة محكمة الاستئناف وأسست محكمة تميز منفصلة عن محكمة الاستئناف تماشياً مع القانون العثماني[3] لكنها لم تؤسس بالفعل الا في 25 كانون الاول 1925 حينما صدرت الارادة الملكية بذلك لاسباب اقتصادية[4].

وعند تشكيل وزارة العدلية ضمن تشكيلات مجلس الوزراء المؤقت ضمت الوزارة العديد من الدوائر وهي : مكتب الوزير الذي كان مهنته تنظيم الميزانية ومراقبة المصروفات والاشراف على شؤون الادارة في الوزارة ومسك سجلات خاصة بالموظفين والحكام ، واعداد المقترحات فيما ارتبطت بالمكتب كل من الشعبة الاستشارية وشعبة الادارة[5].

ومن المؤسسات التي الحقت بوزارة العدلية كلية الحقوق وكانت تلك الكلية قد خرجت دفعتها الاولى بتاريخ 18 تموز 1920 قبل تشكيل الحكومة المؤقتة ، وبعد ضمها الى وزارة العدلية عند مطلع السنة الدراسية 1921-1920 قررت الوزارة تمديد مدة الدراسة الى ثلاثة سنوات[6]. لكن الوزارة في نهاية عام 1923 قدمت مقترحاً الى مجلس الوزراء بفك ارتباطها منها والحاقها بوزارة المعارف، وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 4 آذار 1924 وافق المجلس على الحاق كلية الحقوق بوزارة المعارف بعد آخذ رآي وزارة المعارف والمفتش العام للوزارة[7]

ومن الدوائر الاخرى التي ارتبطت بوزارة العدلية هي المحاكم المدنية وشكلت حسب النظام العثماني مع وجود اختلافات منها الغاء محاكم الاستئناف المحلية، وكذلك تم انشاء المحاكم الجنائية وفق التنظيمات الاجرائية الجنائية، واجبها البت في القضايا الجنائية والجنح والمخالفات وكان جميع قضاتها المدنيين من الدرجة الاولى والثانية ويعينون حسب كفاءتهم[8]. وكذلك اسست المحاكم الدينية التي تدار من قضاة دينين يقومون بتنفيذ القانون وفق الشريعة الاسلامية ، وهي انواع منها محكمة المراجعة الشرعية المسلمة والمحكمة الشرعية المسلمة ومحاكم المسيحين واليهود التي تختص بالأقليات الدينية في العراق[9]. فيما ارتبطت

(1) د.ك.و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة 311/ 2538، ملفة 1219، ملاك وزارة المالية، 1921، ص1، و ص 10.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، الجزء الاول ، المصدر السابق ص203.

(3) ايرلاند، المصدر السابق، ص233.

(4) مجموعة الانظمة والقوانين من 1 كانون الثاني 1925 الى 31 كانون الاول 1925، بغداد، 1926، ص36.

(5) د.ك.و، البلاط الملكي، ملفة 311/ 2536، ملاك وزارة العدلية، 1921، ص2.

(6) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني 1932-1921، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000، ص276-256؛ وكان توفيق السويدي مدير كلية الحقوق.

(7) عبد الرزاق الهلالي، المصدر نفسه، ص263-258.

(8) د.ك.و، البلاط الملكي، ملفة 311/ 2536، ملاك وزارة العدلية، 1921، و1، ص6-4.

(9) الجكومة العراقية، مجموعة البيانات والنظامات العدلية، مطبعة العراق، بغداد، ص10.

مديرية الطابو العامة بوزارة العدلية، وأقر مجلس الوزراء على احلال عدد من الموظفين العراقيين بدلاً من الموظفين البريطانيين وعملت كذلك على اصدار قوانين وبيانات نظمت بموجبها الملكيات غير المنقولة، فضلاً عن تصوير السندات الأصلية منعاً للتحريف ونظمت اضبارة لكل ملك يحفظ فيها خريطة تؤيد الحدود والمساحة المسجلة وترقيم الملك واضبارته برقم خاص في دائرة الطابو[1].

فيما تم تشكيل الجوانب الادارية لكل الوزارات الخدمية الأخرى وهي وزارات المعارف والصحة، وزارة النافعة (الاشغال)، وزارة التجارة، حسب السياقات التي استند عليها الوزارات السيادية.

شهدت الساحة السياسية العراقية سجالاً مهماً حول طبيعة النظام الذي يحكم العراق مستقبلاً هل يكون ملكياً او جهورياً لكن السلطات البريطانية رجحت الحكم الملكي على الحكم الجمهوري لعدم ارتباطها الى انشاء حكم جمهوري لأنها تراه غير موافق للروح العراقية الحاضرة وغير متفق مع مستوى البلاد العلمي والاقتصادي والسياسي[2]. وحقيقة الأمر أن تفضل السلطات البريطانية للحكم الملكي مبعثة اعتقادها بأنه يحقق مصالحها الأساسية ويجعل هذه المصالح أكثر أمناً بينما قد تتعرض هذه المصالح الى الخطر في ظل نظام جمهوري، بينما اوضح حسين جميل في دراسة له «إن المصالح البريطانية هي التي اختارت للعراق النظام الملكي وكان واضحاً أن تلك المصالح يمكن أن تتحقق بالنظام الملكي أو عن طريق أسرة مالكة معينة ترتبط مصالحها بالحكومة البريطانية أكثر مما يحفظها نظام جمهوري لاتؤتمن عما يأتي به الغد عندما يمارس الشعب حقوقه في السيادة»[3].

ومن القرارات المهمة التي اتخذها مجلس الوزراء المؤقت حول النظام السياسي للعراق وخاصة بعد نتائج مؤتمر القاهرة والحراك السياسي داخل البلاد وبيان تشرشل[4] W.Churchill وزير المستعمرات وبيان يريس كوكس sit-Percycox[5] المندوب السامي الذي أعلن يوم 16 حزيران 1921، وصادق مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ 11 تموز 1921 على المناداة بالأمير فيصل[6]

(1) الحكومة العراقية، انظمة الطابو المختصة بتسجيل الأموال غير المنقولة ورهنها بدوائر الطابو، مديرية الطابة العامة، بغداد، مطبعة الحكومة، 1926، ص25-26.

(2) صحيفة لسان العرب، بتاريخ 8 تموز 1921.

(3) مجلة الهلال (مصر)، العدد6، كانون الثاني 1965، ص96؛ مقال لحسين جميل، بعنوان فكرة الجمهورية في العراق.

(4) وفستن تشرشل W. Churchill: من مواليد 1884 احد اشهر القادة السياسين في تاريخ العالم، وقد وصل ذروة شهرته عندما كان رئيساً لوزراء بريطانيا اثناء الحرب العالمية الثانية، وقد تقاعد عن العمل في عام 1955، وتوفي في عام 1965، ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية العسكرية، ج2، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص553.

(5) برسي كوكس Percy cox: من مواليد 1864 بريطاني الاصل درس في مدرسة هارو، واكمل دراسته في جامعة سانت هيرست العسكرية، تخرج برتبة ملازم انضم الى حكومة الهند وعين ضابط سياسياً للحملة البريطانية لاحتلال العراق، عين مندوباً سامياً في العراق للسنوات 1920-1923، توفي عام 1937، ينظر: منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية 1864-1937، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، الاداب.

(6) فيصل بن الحسين، ولد عام 1883 في الحجاز، درس العلوم الدينية واللغة التركية، تولى قيادة الجيش الشمالي وتمكن من دخول دمشق عام 1918، فشارك في مؤتمر الصلح في باريس 1919، اصبح ملك على سوريا 1920، ثم ملكاً على العراق من 1921-1933 ينظر:

ملكاً على العراق شرط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية وحرة مقيدة بالقانون واقترح المندوب السامي اجراء الاستفتاء عليه[1] وتم اجراء الاستفتاء في الالوية على شكل مضابط سجلت فيها اراء الناس، واعلنت الحكومة العراقية في 18 تموز 1921 نتيجة الاستفتاء وهي حصول الأمير فيصل على نسبة 96.5٪ من اصوات الشعب العراقي[2] وفي 23 آب 1921 جرت مراسيم حفل تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق في ساحة (برج الساعة) القشله في بغداد إذ اصطحبه المندوب السامي البريطاني بيريس كوكس Sir-Percycox الى مكان التتويج وقد حضرها ممثلون عن الالوية التي اشتركت في التصويت فقط[3].

بعد تتويج الملك فيصل تم انشاء مقراً للبلاط الملكي في دار المشيرية[4]، اذ كان الملك يدير منها شؤون البلاد الرسمية ويستقبل فيه زواره . وفي حزيران 1923 انتقل البلاط الملكي الى مقره الجديد في منطقة الوزيرية في بستان نشأت افندي العائدة لوزارة الاوقاف[5].

بدأ الملك فيصل بتنظيم مؤسسات البلاط حيث كان لابد من القيام بأجراءات ادارية تسهم في تنظيم المهام المتعلقة بالملك وعلاقاته بالمندوب السامي والحكومة والشعب وتسيير الاعمال اليومية للبلاط، لذلك اولى الملك اهتماماً استثنائياً بتنظيم مؤسساته الادارية على غرار البلاط الذي كان قائماً في سورية فضلا عن ما استفادة من تشكيلات القصر الملكي المصري أو يسمى بالسراي الذي كانت تشكيلاته الادارية مشابهة تقريباً للبلاط الملكي في العراق[6] .

أما دوائر البلاط الملكي هي:

– **الديوان الملكي:** هي الدائرة المختصة بالشؤون الرسمية بين الملك والحكومة، بل انها المسؤولة في حقيقة الأمر عن أغلب شؤون البلاط الملكي، ويتولى مسؤولية الديوان الملكي رئيس الديوان ، وتبوأ هذا المنصب رستم حيدر اعتباراً من 27 آب 1922[7].

– **موظفو البلاط وعماله:** كانت مهام وواجبات موظف البلاط في بداية تأسيسه محدوده جداً تقتصر على حفظ المخاطبات التي ترد الى البلاط، واعداد الكتب الرسمية التي تصدر من البلاط الى دار الاعتماد البريطاني ومجلس الوزراء ، اما العمال فهم للقيام بأعمال مختلفة[8].

كاظم هاشم نعمه ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1988، ص160-159.

(1) ستيفن هسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900 الى سنة 1950، ترجمة وتعليق سليم طه التركي، ج1، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، 1988، ص216؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، المصدر السابق، ص56-55.

(2) محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ص182-179.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، المصدر السابق، ص65. وكان لواءي كركوك والسليمانية لم يشترك في هذه الحفله .

(4) دار المشيرية: كانت مقراً للولاة العثمانين في بغداد والذين هم برتبة مشير، تقع في بناية القشلة بساحة الميدان ببغداد على الضفة اليسرى لنهر الفرات.

(5) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج1، بغداد، 1953، ص195.

(6) محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، ج1، دمشق، 1988، ص198.

(7) دليل العراق الرسمي لسنة 1936، ص15؛ توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، لندن، 1987، ص139.

(8) د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة 1112، الوقائع المتفرقة، الوثيقة 22، قائمة بأسماء موظفي البلاط، 1927، ص34.

– **مكتبة البلاط**: اهتم الملك فيصل بالكتاب وارتبط بعلاقات ود وصداقة مع عدد كبير من الكتاب في العراق وفي اقطار الوطن العربي، وكان من الطبيعي ان يكون في بلاطه مكتبة تعبر عن هذا الاهتمام وتعود بدايات تأسيس مكتبة البلاط الى مرحلة تأسيس البلاط نفسه إذ تضمنت أول ميزانية للبلاط في عام 1921 نبد نص (على شراء الكتب والمطبوعات والقرطاسية) بمبلغ مقداره (5000) خمسة الاف روبية[1]، واستمرت مخصصات شراء الكتب في ميزانيات 1923 و 1924 و 1925 بالمبلغ نفسه، وفي عام 1926 أصبحت مادة شراء الكتب منفصلة في التخصيص عن تخصيصات القرطاسية والمطبوعات وتخصص لها مبلغ قدره (1250) الف ومائتان وخمسون روبية وتشمل الكتب والصحف والمجلات[2].

كانت رئاسة الديوان الملكي هي الجهة المشرفة على مكتبة البلاط وهي التي تقوم بشراء الكتب لها وكان تعاملها مع مكتبة مكنزي في بغداد فضلا عن تراسلها مع مكتبات آخرى في اقطار الوطن العربي المختلفة لارسال الاصدارات الجديدة من الكتب والتي يطلبها الملك أو احد أفراد الأسرة المالكة ومن هذه المكتبات مثلاً مكتبة الهلال في مصر[3]، وفي تموز 1932 أمر الامير غازي[4] بنقل مكتبة البلاط من مكانها في احدى غرف البلاط الى الغرفة المخصصة له في البلاط وكان مجموع كتبها (228) مائتان وثمانية وعشرون كتاباً موزعة على النحو التالي: (127) كتاباً في اللغة العربية و (101) كتاباً باللغات الاجنبية[5].

– **التشريفات الملكية**: كانت هذه الدائرة هي الاساس في عمل البلاط منذ قيامه، وكانت تشرف على اعمال البلاط كافة وفي مقدمتها التشريفات الملكية، والواقع ان عمل التشريفات بدأ منذ قدوم الامير فيصل الى بغداد اي قبل أن يؤسس البلاط الملكي نفسه، وكان يقوم بتنظيم هذا العمل والاشراف عليه فهمي المدرس، ففي 15 آب 1921 نشرت صحيفة العراق بياناً موقعاً بأسم فهمي المدرس يعلن أن سمو الامير يقبل الزيارات للتهنئة بالعيد من الساعة الواحدة ظهراً وحتى الرابعة عصراً[6].

وبعد تتويج الملك فيصل ملكاً للعراق وبدأ تنظيم مؤسسات البلاط الملكي، تم اختيار فهمي المدرس رئيساً لدائرة الامناء والتشريفات، وعين كل من ناصر صفاء الدين النقيب ومحمد جعفر الشبيبي وخير الدين العمري ومحمد باقر الكاظمي بوظيفة تشريفاتي[7]، ومن مهام هذه الدائرة هي تمثيل

(1) د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة 2558، ميزانية البلاط، الوثيقة 42، ميزانية عام 1921، ص41؛ صحيفة العراق، ، العدد 509 ، في 23 كانون الثاني 1922.

(2) د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة 146، المكتبة، ص8–3.

(3) د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة 40، ميزانية البلاط، الوثيقة 73، استمارة ميزانية، 1931، ص87.

(4) الامير غازي: ولد عام 1912 ونشأة في مكة، قصد بغداد عام 1924 بعد تسميته ولياً للعهد المملكة العراقية اوفد الى كلية هارو في انكلترا لأكمال دراسته، تخرج من الكلية العسكرية العراقية. وفي عام 1933 اصبح ملكاً للعراق، قتل في نيسان 1939 على أثر اصطدام سيارته. ينظر: لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1939–1933، بغداد، 1987، ص9.

(5) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 152، المكتبة والصحف الوثيقة 118، أمر بخط الأمير غازي لنقل المكتبة الى غرفته، نفذ الأمر بتاريخ 18 تموز 1932، ص 152.

(6) صحيفة العراق، العدد 373، في 15 آب 1921.

(7) د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة 2523، مرسلات مختلفة، ملاك البلاط لسنة 1922، ص70.

الملك في بعض المناسبات الاجتماعية مراسم التهيئة والتعزية، وضع برنامج الرحلات الملكية داخل العراق ومفاتحة الوزارات والألوية لاعداد البرامج الخاصة باستقبال الملك وتوديعه وتوفير مستلزمات الراحة له ولحاشيته، اعداد برامج الملك للمهنئين بالاعياد الدينية والمناسبات الآخرى، اعداد برنامج الدعوات للمآدب الملكية وتحديد اسماء المدعوين لها، تنظيم مقابلات المواطنين العراقيين والعرب والاجانب للملك، وضع برامج أسفار الملك الى خارج العراق، وكذلك استقبال قناصل الدولة الاجنبية المقيمين في العراق، والاشراف على مآدب الافطار في شهر رمضان التي يقيمها الملك[1].

- **العلاقات الخارجية**: أعطت المادة الثالثة من صك الانتداب البريطاني ادارة علاقات العراق الخارجية وحق التفويض للقناصل الاجانب المعتمدين في العراق بالحكومة البريطانية، كما خولتها صلاحية فرض الحماية السياسية على رعايا العراق في الدول الاجنبة، وبذلك اصبح المندوب السامي البريطاني بتولى تصريف شؤون العراق الخارجية ورعاية مصالحه في الدول الاجنبية ، ويقوم بعقد الاتفاقات مع هذه الدول، واستمرت القنصليات الاجنبية في بغداد كالايرانية والألمانية تخاطب المندوب السامي البريطاني بدلاً من الحكومة العراقية[2]، وبذلك اصبح للموظفين البريطانيين دور كبير في صياغة المعاهدات العراقية البريطانية وفي رسم العلاقة بين العراق ودول الجوار فكانت الحكومة البريطانية ترسل موظفيها الى المؤتمرات التي اختصت بمستقبل العلاقة بين العراق ودول الجوار كعقد الاتفاقات الحدودية ورسم الحدود وحل الخلافات[3].

وبعد تتويج الملك فيصل بدأت المفاوضات مابين بريطانيا والعراق لعقد معاهدة تحالف، وقد تركز النقاش بينهما على المادة الخامسة من بنود معاهدة 1922 التي تتعلق بالتمثيل الخارجي، فهذه المادة تمنح بريطانيا مسؤولية التمثيل الدبلوماسي الخارجي للعراق بحيث لايحق للعراق التبادل الدبلوماسي مع بقية الدول كان المفاوض العراقي يرى أنه لابد من اعطاء حق التمثيل الخارجي للعراق ولو على نطاق ضيق، في حين كان المفاوض البريطاني يستند على ماجاء في صك الانتداب، «على أن الدولة المنتدبة هي التي تقوم بالعلاقات الخارجية للبلدان المنتدبة عليها»[4]، وبعد مفاوضات طويلة توصل الطرفان الى تعديل للمادة جاء فيها «أن للملك فيصل حق اقتراح بعض الممثلين السياسيين لدولة خارجية على أن يتم ذلك بموافقة الحكومة البريطانية»، وبعد موافقة المجلس التأسيسي على المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922 أصبحت السياسة الخارجية للعراق بيد بريطانيا بشكل قانوني[5].

حاولت حكومة جعفر العسكري الاولى 22 تشرين الثاني 1923 – 2 أب 1924 من خلال

(1) د.ك.و، ملفات البلاط، ملفة 2370، التشريعات، الوثيقة 1و 2، ص201؛ صحيفة العراق، العدد 987، بتاريخ 13 آب 1923.

(2) علي عبد الواحد حسون الصائغ، التمثيل الدبلوماسي للعراق مع دول الجوار 1939-1929، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2012، ص35-34.

(3) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج1، ص90-89.

(4) محمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1932-1922، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص35.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج1، ص168-161.

منهاجها بالسعي لتأسيس وتطوير العلاقات بين العراق وسائر البلاد المجاورة[1]، وخلال اجتماع مجلس الوزراء العراقي برئاسة ياسين الهاشمي المنعقد بتاريخ 24 تشرين الثاني 1924، قدم مقترحاً بتأليف وزارة خارجية، فقرر مجلس الوزراء قبول هذا الاقتراح على أن تعهد الوزارة المذكورة الى فخامة رئيس الوزراء، وقد وافق الملك فيصل على ذلك، وصدرت الارادة الملكية المرقمة (753) لسنة 1924 بتأليف وزارة لرؤية الامور الخارجية وتوجيه هذه الوزارة الى رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة ياسين الهاشمي على ان يتمتع المندوب السامي البريطاني بكافة صلاحيات المراسلة مع الدول الاجنبية وان يستشار من قبل وزارة الخارجية في كل مايتعلق بالمراسلات التي لها صفات العلاقات الخارجية مع الدول الاجنبية[2].

وعلى آية حال تمكن العراق من وضع القاعدة الاساسية لأهم ميزة من مميزات السيادة الوطنية وهي وجود وزارة للخارجية تؤمن الاتصال الحر المباشر بالدول الاجنبية.

وعندما تولى جعفر العسكري وزارته الثانية بتاريخ 21 تشرين الثاني 1926 الى 8 كانون الثاني 1928، كان ميالا لفتح عدد من القنصليات العراقية في الدول المجاورة التي للعراق فيها مصالح ورعايا عراقيون او مشاكل مهمة، وقد نص منهاج وزارته الثانية على ضرورة توسيع دائرة التمثيل الخارجي وقيام علاقات دبلوماسية مع الدول المجاورة كما أكد على ضرورة تعين موظفين عراقيين في القنصليات في الدول المجاورة ليكون للقناصل البريطانيين معاونين مطلعين على أحوال ومصالح العراقيين كما ان هذا الأمر سيمكن العراقيين من اكتساب خبرة في مجال العمل الدبلوماسي والقنصلي[3].

واستمر النظام السياسي وبشكل خاص في العشر سنوات الاولى يسعى حثيثا من اجل تكوين أفضل العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار وباقي دول العالم مختارين أكفا الرجال لتولي رئاسة البعثات الدبلوماسية ممن لديهم القدرة والكفاءة العاليتين، حيث تضمنت أغلب مناهج وزارات الدولة العراقية التأكيد على رفع مستوى الموظفين في السلك الخارجي.

ثانياً : الأسس الدستورية والقانونية:

1- المجلس التأسيسي

عندما شكلت الحكومة العراقية المؤقتة نادت بالأمير فيصل ملكاً للعراق مع الحركة الوطنية العراقية وعلماء الدين والشخصيات الاجتماعية الاخرى حيث اتفقا على ان يكون النظام السياسي العراقي نظاماً دستورياً ديمقراطياً، وكان الواجب الاولى ان يتم انتخاب المجلس التأسيسي لكن الحكومة العراقية المؤقتة اجلته الى مابعد تبوء الملك فيصل العرش[4] وبعد اعتلاء الملك فيصل عرش العراق، كلف السيد عبد الرحمن النقيب بتشكيل الوزارة في 12 آيلول 1921 فكانت بذلك اول وزارة

(1) عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه، ص194-193.

(2) عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه، ص250.

(3) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة 311/ 735 كتاب دار الاعتماد البريطانية المرقم 391 في 5 تشرين الثاني 1927 جواباً على كتاب جعفر العسكري رئيس الوزراء المرقم 64 في 4 كانون الثاني 1927، ص 57 77 .

(4) منى عقراوي، العراق الحديث تحليل الأحوال العراق ومشاكلة السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية، الطبعة الثانية، دار ومكتبة البيارق، بغداد، 2021، ص47-46.

خلال عهدة [1]، وكان من أهم واجباتها ومهامها تأليف المؤتمر الممثل للعشب العراقي، ووظيفته سن القوانين الأساسية للبلاد ، فأجتمع مجلس الوزراء في 17 تشرين الاول 1922 وتباحث من اجل الاسراع بتأليف المجلس الذي يعد من اهم مقاصد الشعب والحكومة، وكانت أهم مهمات المجلس التأسيسي حسب الارادة الملكية التي صدرت بتاريخ 19 تشرين الاول 1922 بتأليف المجلس وهي لاقرار المواد الثلاث الآتية:

1. وضع القانون الاساسي (الدستور) للمملكة العراقية.
2. وضع قانون انتخاب مجلس النواب.
3. المعاهدة العراقية – البريطانية[2].

بدأت الحكومة بعد ذلك للأعداد لانتخابات المجلس التأسيسي، وكانت تلك الانتخابات برغبة من الحكومة العراقية والسلطات البريطانية اللتين تعاوننا من أهل أجل اقتناع الشعب العراقي بالمشاركة[3]، الا أن الحركة الوطنية عارضت فكرة مشروع الانتخابات للمجلس التأسيسي المقرر في 24 تشرين الاول 1922، وكان رجال الدين من أشد المعارضين، حيث أصدر العديد من الفتاوي التي حرمت الاشتراك في الانتخابات وقد باءت محاولات السلطات البريطانية لاقناعهم بالفشل[4].

وبذلك لقيت الانتخابات مقاطعة شعبية كبيرة تقودهم العناصر الوطنية من السياسيين العراقيين، مما ادى الى استقالة حكومة عبد الرحمن النقيب الثالثة في 16 تشرين الثاني 1922[5].

تولى رئاسة الوزراء عبد المحسن السعدون اذ شكل وزارته الاولى بتاريخ 18 تشرين الثاني 1922، وكان ابرز اعمالها هي اكمال انتخابات المجلس التأسيسي وفي 7 تموز 1923 أعلن رئيس الوزراء ان حكومته اتخذت جميع الوسائل لتأمين الانتخابات والبدء فيها في 12 تموز 1923 مع تطبيق لسياسة الشدة والحزم من اجل اكمال اجراء انتخابات المجلس التأسيسي، لكن تعرض البلاد الى ضائقة مالية خطرة لم يكن في وسع هذه الوزارة التغلب عليها ولذلك . أمر الملك فيصل ان يقدم رئيس الوزراء استقالته فتمت استقالة الحكومة بتاريخ 15 تشرين الثاني 1923[6] عهد الملك فيصل الى جعفر العسكري تأليف الوزارة الجديدة في 22 تشرين الثاني 1923 والتي تضمن منهاجها «السعي لاكمال انتخابات المجلس التأسيسي وجمعه بأقرب وقت»[7] وبعد انتهاء الانتخابات بتاريخ 25 شباط 1924 التي أظهرت تدخل الحكومة الواضح في نتائجها[8] لكن لو نظرنا الى واقع الحال آنذاك لرأينا ان الهدف من تدخل الحكومة كان لضمان قبول المعاهدة العراقية- البريطانية التي يرتبط بها مصير الملك وسلامة أرض العراق.

---

(1) جريدة العراق، العدد 398، في 13 آيلول 1921.
(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، المصدر السابق، ص147.
(3) محمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص74.
(4) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936، بغداد، 1987، ص147.
(5) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص97.
(6) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، المصدر السابق، ص189-178.
(7) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المنتظم في تاريخ العراق المعاصر، 1968-1914، بغداد، 2008، ص84.
(8) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1958-1914، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000، ص39.

أفتح الملك فيصل المجلس التأسيسي في 27 آذار 1924 الذي عد حدثاً تاريخياً مهما للعراقيين لانه سيضع الاسس لاول دولة عراقية تلتزم بالمفاهيم الدستورية التي تمثل روح العصر، وهو أول مجلس منتخب يجتمع في بغداد منذ أن جاءت المفاهيم الدستورية الى العراق في آواخر ايام الدولة العثمانية حين كان السكان ينتخبون مبعوثين يكون اجتماعهم في عاصمة الدولة العثمانية[1].

ألقى الملك فيصل خطبة الافتتاح واهم ماجاء فيها:

أولاً: البت في المعاهدة العراقية- البريطانية لثبتت بنودها.

ثانياً: سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الافراد والجماعات وتثبيت السياسة الداخلية.

ثالثاً: سن قانون الانتخابات للمجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الامة ويراقب سياسة الحكومة واعمالها.

قدم الملك فيصل في خطابه أمر المعاهدة على سن الدستور، وهذا الامر غير مقبول فكيف يصح تصديق معاهدة مع دولة أجنبية قبل أن يتبين وضع العراق السياسي وقبل ان يبنى كيانه الدستوري، ويعرف شكل الحكومة ووظائف سلطته وواجباتها. لكن الذي حدث كان تحقيقاً لرغبة السلطات البريطانية وكذلك لايخلو الأمر من نقص في التشريع وانحراف في السنن .

تم انتخاب عبد المحسن السعدون رئيساً للمجلس التأسيسي وانتخاب ياسين الهاشمي وداود الحيدري نائبين للرئيس[2]. وقبل افتتاح المجلس التأسيسي بيومين اي في 25 آذار 1924 وقع كل من جعفر العسكري رئيس الوزراء نيابة عن الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني في العراق الاتفاقيات الاربع الملحقة بالمعاهدة وهي اتفاقية الموظفين البريطانين وشروط استخدامهم في الحكومة العراقية ، والاتفاقية العسكرية والاتفاقية العدلية والاتفاقية المالية استناداً الى المواد الثانية والسابعة والتاسعة والخامسة عشرة من المعاهدة العراقية البريطانية[3].

قدم رئيس الوزراء خلال الجلسة الثالثة للمجلس المنعقدة في 31 آذار 1924 المعاهدة العراقية- البريطانية والاتفاقيات الملحقة بها ضمن كتاب موجه الى رئيس المجلس التأسيسي يطلب منه عرضها على اعضاء المجلس للنظر فيها وابرامها واوضح في كتابه تلك العوامل الرئيسة التي تحتم على المجلس الموقر ابرام هذه المعاهدة وهي:

أولاً: أن الأمم والشعوب لاتتمكن من الحياة والعمل بدون أن توجد بينها وبين سائر الأمم والشعوب تساندا متقابلاً.

ثانياً: تأمين استقلالنا وتمكين بريطانيا من ادخالنا عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة تامة معترف بها من جميع الدول.

ثالثاً: التخلص من بعض النظريات التي اوجدتها الحرب العامة واساء تطبيقها الساسة

رابعاً: حسم مسائل الحدود التي يتوقف عليها مستقبل العراق وذلك بمعاونة بريطانيا وعصبة الأمم[4].

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، المصدر السابق، ص213-212؛ محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، المصدر السابق، ص483.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، المصدر السابق، ص216-215.

(3) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، المصدر السابق، ص489.

(4) الحكومة العراقية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي، العراق، بغداد، 1924، ج1، ص32-31.

وفي جلسة مجلس التأسيسي المنعقدة بتاريخ 7 نيسان 1924 قرر المجلس تأليف لجنة من خمسة عشر نائباً، يمثل كل لواء من ألوية العراق نائب واحد عدا لواء الموصل فيمثله نائبان، وكان هذا الامتياز للواء الموصل بسبب مطالبة تركيا بولاية الموصل فأريد الاعلان عن اعتزاز العراق بهذا الجزء من أرضه وابراز دور الموصل في الحياة العامة العراقية، وكانت مهمة تلك اللجنة مراجعة المعاهدة التي عقدت مع بريطانيا وتقديم تقرير عنها لرئاسة المجلس التأسيسي[1].

وبعد اجتماعات ومناقشات عديدة وطرح اراء عديدة كانت اغلبها ترغب باعادة المعاهدة الى مجلس الوزراء العراقي لاجراء تعديلات عليها في ضوء تقرير لجنة المعاهدة، لكن تدخل السلطات البريطانية والملك عقد المجلس التأسيسي جلسته الرابعة والعشرون في مساء ليلة 11-10 حزيران في الساعة العاشرة والنصف بحضور (68) نائباً. بعد اصرار الحكومة البريطانية على ان تصديق المعاهدة قبل منتصف تلك الليلة، لأنها كتبت الى مجلس عصبة الأمم بأن ينظر (المسألة العراقية) في الجلسة الاولى للمجلس التي تنعقد في 11 حزيران 1924،وبعد مناقشات بين اعضاء المجلس التأسيسي، وضع رئيس المجلس المعاهدة على التصويت، فأعلن عن قبولها وأن الموافقين عليها (37) نائباً والمخالفين (24) نائباً، والممتنعين (8) نواب، ليصبح عدد المصوتين (69) نائب بعد حضور السيد محمود النقيب[2].

قدمت المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات الى عصبة الأمم في 20 آيلول 1924، وفي 27 من ذلك الشهر وافق عليها مجلس العصبة استنادا للمادة (22) من ميثاق عصبة الامم لتنظيم العلاقات بين العراق والدولة المنتدبة، وصادق ملك بريطانيا على المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات في 10 تشرين الثاني 1924 وملك العراق في 12 كانون الاول 1924[3].

2- القانون الاساسي (الدستور)

نصت المادة الأولى من نظام الانتداب البريطاني على العراق أن يقوم المنتدب في مدة لاتتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب بوضع دستور للبلاد يعرض على مجلس عصبة الأمم للمصادقة عليه ونشره سريعاً، وفي خطاب التتويج وعد الملك فيصل بوضع (دستور استقلال البلاد) واشترطت المادة الثالثة من المعاهدة العراقية- البريطانية أن يشرع دستور للبلاد أطلقت عليه اسم (القانون الأساسي) يعرض على المجلس التأسيسي بشرط ان لايخالف نصوص المعاهدة[4]، أعد البريطانيون لائحة القانون الاساسي اعترضت عليها الحكومة العراقية

(1) حسين جميل، العراق شهادة سياسية 1930-1908، دار اللام، لندن، 1987، ص114-113؛ وتكونت اللجنة على الوجه التالي: ياسين الهاشمي (بغداد)، عمر الحاج علوان (كربلاء)، زامل المناع (المنتفك)، حبيب الخيزران (ديالى)، آضف قاسم آغا والدكتور داود الجلبي (الموصل)، فالح الصيهود (العمارة)، المحامي محمد زكي (البصرة)، عداي الجريان (الحلة)، فهد الهذال (الدليم)، محمد شريف (أربيل)، حبيب الطالباني (كركوك)، مرزا فرج (السليمانية)، عبد الواحد الحاج سكر (الديوانية)، وصالح شكارة (الكوت)، وانتخب اللجنة ياسين الهاشمي رئيساً لها ومحمد زكي مقرراً.

(2) حسين جميل، المصدر نفسه، ص122-112.

(3) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، المصدر السابق، 241-239؛ المس بيل، المصدر السابق، ص548.

(4) محمد مظفر الادهمي، تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1932-1920، مكتبة الذاكرة، بغداد، ص174.

لأنها تعزز سلطة بريطانيا في العراق وتسعى الى تقييد سلطة المجالس النيابية امام السلطة التنفيذية، شكل الملك فيصل لجنة عراقية من ناجي السويدي وزير العدلية، وساسون حسقيل وزير المالية، والمستر دراور مستشار وزارة العدلية والمستشار ديفس وكان السكرتير الخاص للملك فيصل رستم حيدر يحضر جلسات اللجنة، ووضعت اللجنة لائحة جديدة اعتمدت الدستور العثماني والدستور المصري وبعض الدساتير الاجنبية وجعلت السلطة التنفيذية مسؤولة امام المجلس النيابي وهو الذي يمنحها الثقة[1].

قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري في جلسة المجلس التأسيسي بتاريخ 7 نيسان 1924 لائحة القانون الاساسي الى رئيس المجلس لعرضه في الاجتماع ، فتشكلت المجلس لجنة لدراسة المشروع وتقديم تقرير بنتائجها الى المجلس على ان تتألف اللجنة من نائب عن كل لواء من ألوية العراق الاربع عشرة عدا لواء الموصل فيكون له نائبان[2]. استمرت مناقشات المجلس التأسيسي للائحة القانون الاساسي من يوم 14 حزيران 1924 في الجلسة الخامسة والعشرين للمجلس[3]، الى يوم 10 تموز 1924 في الجلسة الحادية والاربعين وفي هذه الجلسة صوت المجلس بقبول القانون الاساسي العراقي، وصادق عليه الملك فيصل ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 آذار 1925 وبدأ نفاذه من هذا التاريخ[4].

3- قانون انتخاب مجلس النواب

نصت المادة (37) من القانون الاساسي ان تحدد طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه اصول التصويت السري ووجوب تمثيل الأقليات غير الاسلامية باشرت وزارة العدلية العراقية بوضع لائحة قانون انتخاب النواب[5]، ثم احيلت الى مجلس الوزراء والى وكيل المندوب السامي ، وبعد اجراء تعديلات طفيفة عليها عرضت على المجلس التأسيسي في جلسته الثانية والاربعين بتاريخ 21 تموز 1924 ، وبناءاً على التقرير المقدم من مزاحم الباجة جي الذي اقترح فيه اسماء اللجنة وفي مقدمتهم ياسين الهاشمي الذي اصبح رئيساً للجنة التدقيق ، والدكتور داود الجلبي مقرراً لها[6] وفي الجلسة الثالثة والاربعين للمجلس المنعقدة بتاريخ 26 تموز 1924 قدم رئيس اللجنة التدقيقية تقريره الذي اوضح فيه ان اللجنة قد وضعت نصب عينيها عند قيامها بتدقيقاتها قاعدتين هما:

(1) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، بغداد، 1946، ص28.

(2) حسين جميل، المصدر السابق، ص141-140؛ وكانت اللجنة تضم كل من محمد الصيهود (الكوت)، سالم الخيون (المنتفك)، عمران الحاج سعدون (الحلة)، فخر الدين آل جميل (الدليم)، داود الحيدري (اربيل)، حبيب الخيزران (ديالى)، سلمان الحميد (العمارة)، رابح العطية (الديوانية)، عزت باشا (السليمانية)، امجد العمري وفتح الله سرسم (الموصل)، عمر الحاج علوان (كربلاء)، يوسف غنيمة (بغداد)، فيما انتخب امجد العمري رئيساً لها ويوسف غنيمة مقرراً.

(3) مجموعة المذكرات المجلس التأسيسين ج1، بغداد، 1924، ص466.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص1037؛ حسين جميل، المصدر السابق، ص152 .

(5) مجموعة المذكرات المجلس التأسيسي، ج1، ص526.

(6) سامي عبد الحافظ القيسي، ج1، المصدر السابق، ص209. تألفت اللجنة اضافة الى ياسين الهاشمي ورؤف الجادرجي ومحمود النقيب وداود الجلبي وآصف قاسم وداود الحيدري وميرزا فرج وحبيب الطالباني ورابح العطية وزامل المناع وعبود الملاك وسلمان الحميد وعبد المجيد الشاوي وعمر الحاج علوان وفؤاد الدفتري

1. المحافظة على الاحكام والعبارات الواردة في القانون الاساسي العراقي.

2. حفظ سلامة الانتخاب من وسائل التدخل وتأمين اجرائه بمعرفه من ينتدبهم الشعب تحت اشرافهم[1].

جاء قانون الانتخاب في نظامه شبيها بالنظام المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي الذي يقوم على اساس الدرجتين، ثم كان موضوع تمثيل الاقليات غير المسلمة نقاشاً طويلاً وافق المجلس في نهايته على ان يكون للمسيحين واليهود ثمانية اعضاء في مجلس النواب مناصفة على ان يكون للواء الموصل نائبين عن المسيحيين وواحد عن اليهود وللواء بغداد يهوديان وواحد من المسيحيين وللواء البصرة مسيحي واحد ويهودي واحد. وأثارت المادة (8) من لائحة القانون التي قسمت الدوائر الانتخابية الى ثلاث مناطق[2]، مناقشات واعتراضات من النواب على هذه المادة خوفاً من ان يرشح اشخاص من خارج اللواء لكن المجلس باغلبية قليلة أبقي هذه المادة، لقد أتسمت مناقشات لائحة قانون مجلس النواب بمحدوديتها قياساً بمناقشات لائحة القانون الاساسي[3]. وصدرت الارادة الملكية في 23 تموز 1924 بتمديد اجتماعات المجلس التأسيسي الى يوم الثالث من آب 1924، وانهى المجلس التأسيسي اعماله يوم السبت الموافق الثاني من آب 1924 حين عقدت الجلسة التاسعة والاربعون والاخيرة وصوت بقبول لائحة قانون انتخاب النواب بالاغلبية الساحقة[4].

(1) سامي عبد الحافظ القيسي، ج1، المصدر السابق، ص 211.

(2) محمد مظفر الادهمي، العراق تأسيس النظام الملكي، المصدر السابق، ص182. قسمت الدوائر الانتخابية الى ثلاث مناطق الاولى تضم الموصل وكركوك والسليمانية واربيل والثانية تضم بغداد وديالى والدليم والحلة وكربلاء والكوت والديوانية والثالثة المنتفق والعمارة والبصرة.

(3) المذكرات، ج2، المصدر السابق، 1141-1140.

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة هذا البحث توصلنا الى النتائج الاتية:

- جاء البناء الأساسي للدولة العراقية على أسس رصينة وفق معطيات المرحلة.
- ظهور نمط جديد من انماط الادارة ينسجم مع متطلبات المرحلة بمشاركة المستشارين البريطانيين.
- نجحت الحكومة من انشاء الوزارات والدوائر التابعة لها واختيار الشخصيات القادرة على ادارة تلك المؤسسات.
- تمكنت الحكومة من اجراء انتخابات المجلس التأسيسي الذي عد نقلة نوعية نحو الديمقراطية والذي حدد مهامه في رسم الجانب الدستوري للبلد.
- صدور الدستور (القانون الأساسي العراقي) وكذلك صدور قانون انتخابات مجلس النواب والتي تعيير من الأسس المهمة لبناء الدولة.
- أولت الحكومة العراقية اهمية خاصة بشأن تأسيس الجيش العراقي بأعتباره من مؤشرات الاستقلال.
- اهتمت الحكومة في تأمين الجانب الأمني على مستوى المدن والقصبات وحدود البلد حينما شكلت مديرية الشرطة العامة والتي اخذت على عاتقها حماية الحياة الداخلية للبلد.

(4) محمد مظفر الادهمي، تأسيس النظام الملكي، المصدر السابق، ص183.

المصادر :

- الوثائق :

1. د.ك.و. البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 2532 كتاب مجلس الوزراء رقم 1280 في 20 كانون الاول 1921 .
2. د.ك.و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة 311/ 1412، مذكرة الملك فيصل حول الازمة المالية والاقتصادية العالمية، 1921.
3. د.ك.و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة 2509- وع، رقم الملفة 3/ 1/ 1 .
4. د.ك.و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة 311/ 2538، ملفة 1219، ملاك وزارة المالية، 1921.
5. د.ك.و، البلاط الملكي، ملفة 311/ 2536، ملاك وزارة العدلية، 1921.
6. د.ك.و، البلاط الملكي، ملفة 311/ 2536، ملاك وزارة العدلية، 1921، و1.
7. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الديوان 311/ 2542، ملاك وزارة الداخلية.
8. د.ك.و، بلاط الملكي، تسلسل الملفة 311/ 2538، ملفة رقم 1219، ملاك وزارة المالية 1921.
9. د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء الصادرة في كانون الثاني وشباط وآذار لعام 1922، سري (خاص بالحكومة)، مطبعة الحكومة، بغداد، 1929.
10. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 152، المكتبة والصحف الوثيقة 118.
11. د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة 1112، الوقائع المتفرقة، الوثيقة 22، قائمة بأسماء موظفي البلاط، 1927.
12. د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة 146، المكتبة.
13. د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة 2523، مرسلات مختلفة، ملاك البلاط لسنة 1922.
14. د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة 2558، ميزانية البلاط، الوثيقة 42، ميزانية عام 1921.
15. د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة 40، ميزانية البلاط، الوثيقة 73، استمارة ميزانية، 1931.
16. د.ك.و، ملفات البلاط، ملفة 2370، التشريعات، الوثيقة 1و 2.
17. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة 311/ 735 كتاب دار الاعتماد البريطانية المرقم 391 في 5 تشرين الثاني 1927 .

- الكتب العربية والمعربة

1. باقر امين الورد، حوادث بغداد في اثنى عشر قرناً، اتحاد الناشرين العراقيين، بغداد، 2013.
2. تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2006.
3. الحكومة العراقية، انظمة الطابو المختصة بتسجيل الأموال غير المنقولة ورهنها بدوائر الطابو، مديرية الطابة العامة، بغداد، مطبعة الحكومة، 1926.
4. الحكومة العراقية، مجموعة البيانات والنظامات العدلية، مطبعة العراق، بغداد.
5. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، الجزء الاول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995.
6. خالد احمد الجوال، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي من 1920 الى 1958 ، دار

الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الجزء الاول ، 2013 .
7. دليل العراق الرسمي لسنة 1936.
8. توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، لندن، 1987.
9. زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، 1953.
10. سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي، 1922–1936، ج1، مطبعة حداد، البصرة، 1975.
11. ستيفن هسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900 الى سنة 1950، ترجمة وتعليق 12– سليم طه التركي، ج1، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، 1988.
13. سليمان موسى، المراسلات، المجلد الثالث، رسالة فيصل الى اخيه علي في 15 تشرين الاول 1921.
14. عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، شركة التايمس للطبع والنشر المساهمة، ط1، بغداد، 1987.
15. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، الجزء الاول ، الطبعة السابعة ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2008 .
16. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، الجزء الاول، بغداد، 1988.
17. عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني 1921–1932، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000.
18. عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج1، بغداد، 1953.
19. فراس البيطار، الموسوعة السياسية العسكرية، ج2، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
20. فيليب ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013.
21. كاظم هاشم نعمه ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1988.
22. لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933–1939، بغداد، 1987.
23. مجموعة الانظمة والقوانين من 1 كانون الثاني 1925 الى 31 كانون الاول 1925، بغداد، 1926.
24. محمد بهجت الأثري، اعلام العراق، المطبعة السلطنية.
25. محمد توفيق حسين، عندما يثور العراق، دار العلم للملايين، بيروت، 1959.
26. محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، وزارة الاعلام، مطبعة السعدون، بغداد، 1976.
27. محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، ج1، دمشق، 1988.
28. مريم عباس حسين، تحسين علي الخارج من رواد الدولة العثمانية الى العهد الملكي في العراق صفحات من تاريخه العسكري والسياسي، ط1، امل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2021.
29. مس بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة النهضة العربية، بيروت، 2022.

30. هادي طعمة، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية دراسة في الحملة الدعائية البريطانية 1914-1921، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984.
31. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ج2، ترجمة سليم طه التكريتي، ط1، بغداد، دار الفجر للنشر، 1989.
32. وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، تأسيس الجيش العراقي 1921، ج1، ط1، الدار العربية، بغداد، 1986.
33. علي عبد الواحد حسون الصائغ، التمثيل الدبلوماسي للعراق مع دول الجوار 1929-1939، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2012 .
34. محمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922-1932، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980.
35. منى عقراوي، العراق الحديث تحليل الأحوال العراق ومشاكلة السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية، الطبعة الثانية، دار ومكتبة البيارق، بغداد، 2021.
36. علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936، بغداد، 1987.
37. عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المنتظم في تاريخ العراق المعاصر، 1914-1968، بغداد، 2008.
38. محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000.
39. الحكومة العراقية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي، العراق، بغداد، 1924، ج1.
40. حسين جميل، العراق شهادة سياسية 1908-1930، دار اللام، لندن، 1987،
41. محمد مظفر الادهمي، تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920-1932، مكتبة الذاكرة، بغداد .
42. مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، بغداد، 1946.
43. مجموعة المذكرات المجلس التأسيسين ج1، بغداد، 1924.

- الصحف والمجلات

1. صحيفة الاستقلال، بغداد، العدد (35) في 14 كانون الثاني 1921.
2. صحيفة العراق، ، العدد 509 ، في 23 كانون الثاني 1922.
3. صحيفة العراق، العدد 373، في 15 آب 1921.
4. صحيفة لسان العرب، بتاريخ 8 تموز 1921.
5. صحيفة العراق، العدد 987 ، بتاريخ 13 آب 1923.
6. جريدة العراق، العدد 398، في 13 آيلول 1921.
7. مجلة الهلال (مصر)، العدد6، كانون الثاني 1965، ص96؛ مقال لحسين جميل، بعنوان فكرة الجمهورية في العراق.

- الرسائل والاطاريح الجامعية

منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية 1864-1937، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، الاداب.

- الكتب الاجنبية

India officelip & s/B 363 Nove 30, 1920-1921, Noteon the Establishing of council of state for Iraq.